

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

أراد أن نفس الكلام كلامه لا كلام غيره في الحالين كما تقدم تقريره فالأمر كذلك .
وقد علم أن الحال إذا سمع من أ ليس كالحال إذا سمع من خلقه وذلك فرق بين الحالين وإن
كان الكلام واحدا فإذا كان هذا الفرق ثابتا في كلام المخلوق مسموعا ومبلغا عنه فثبوته في
كلام أ أولى وأحرى فإن أ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا يمكن
أن يكون تكلمه به وسماعه مما يعرف له نظير ولا مثال ولا يقاس ذلك بتكلم النبي وسماع
الكلام منه فإن النبي بشر يمكننا أن نعرف صفاته والرب تعالى لا مثال له وهو أبعد عن
مماثلة المخلوقات أعظم من بعد مماثلة أعظم المخلوقات عن مماثلة أدناها .
وقول السائل إذا تلوناه وقام بنا يطلق عليه كلام أ وصفته أم يطلق عليه كلام أ دون
صفته أم في ذلك تفصيل يجب بيانه .

فيقال هو كلام أ وصفته مسموعا من المبلغ عنه لا منه فالنفي والاثبات بدون هذا التفصيل
يوهم أما أنه كلام أ مسموعا منه أو أنه ليس كلام أ بل كلام المبلغ عنه وكلا القولين خطأ
وقع في كلام طائفتين من الناس طائفة جعلت هذا كلام المبلغ عنه لا كلام